

عکاظ

المصدر :

العدد : 14406

التاريخ : 04-02-2006

المسلسل : 176

30

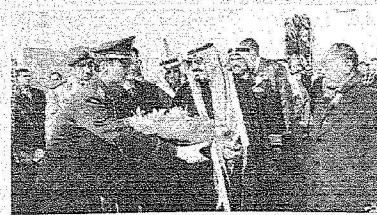
الصفحات :



الملك عبدالله يتسلم شهادة الدكتوراه من جامعة العلوم الإسلامية



الملك وولي ولي عهد يزوران حرس الشرف



خادم الحرمين الشريفين لدى وصوله الصين

الأهداف المُقْرَّبة للشراكة الآسيوية الجديدة

عکاظ

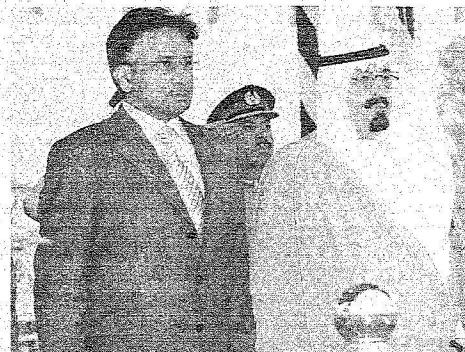
المصدر :

العدد : 14406

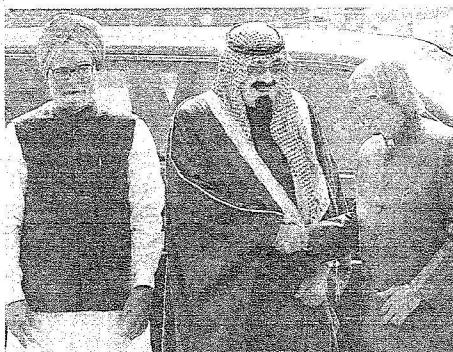
التاريخ : 04-02-2006

المسلسل : 176

الصفحات : 30



الملك مصطفياً من الرئيس الباكستاني برويز مشرف



الرئيس البيني يرحب بالملك عبدالله بجواره رئيس الوزراء

هاشم عبد هاشم

** لأننا نعيش في عصر
الاحتلال الكبدي..

* ولأن القارة الآسيوية تمثل أكبر
القارات في هذا العالم.. وتختزن معظم
الثروات.. وتضم أكثر من ثلث سكان
العالم.. وأنها تقع في جزء هام يمتلك
 بكل الخصائص الاستراتيجية..

* هذه المقومات الأساسية التي
تمتلكها الدول الآسيوية.. لم تكن غائبة
عن ذهن الملك عبدالله بن عبد العزيز..
وهو يتأمل «الطوفان» الهائل الذي
صاحب حركة «الحولمة».. بكل ما
تفرضه على كافة دول وشعوب العالم
من تجميع قواها واستثمار امكاناتها..
واستخراج طاقاتها وتوليدها صناعة

- **بناء القواعد الذاتية لدول التجمع.. يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار.. ويوجه العلاقات للتنمية الدولية**
- **القضاء على الأزمات البيئية بالتركيز على القواسم المشتركة وتحقيق التكامل يحقق الشراكة الفاعلة**
- **مقومات الشراكة تمثل في امتلاك البعض للمواد الخام.. والبعض للتمويل.. والبعض الثالث للأسوق الكبيرة**
- **التجدد ن هو الشري لليس استبدالاً لتكثيل بتكثيل آخر.. وليس تنازعاً للهيمنة على العالم واحتلاله**
- **المراحلة الثالثة من خطة الشراكة.. تتجه إلى افقياً للتخلصها من التخلف ودمجها في العالم**

أكثر من قوة في هذا العالم.. تحقيقاً للرخاء والاستقرار والتنمية في هذا العالم وحفاظاً على تنوع البشري من الانحراف والتسلل في ظل الضعف.. والتخلف.. والجزء..

** ذلك أن قطار العولمة الشديد السرعة.. لن يرحم أي دولة لا تتمكن من مواكيته ومواكيته لا يعني أن تخضع للصدفة.. أو الارتجال.. وإنما تتطل مرهونة بمدى ما يتتحقق من سياسات خلاقة.. وتوجهات سليمة واصلاح شامل يسود كل مناحي الحياة ويفتح آفاقاً جديدة لإبداع الإنسان وتطوير المجتمعات.

** أما الدول الصغيرة.. أو

الدول الأخرى فأنها في النهاية.. تشكل قوة حقيقية قادرة على النماء والتطور.. فضلاً عن أنها استطاعت أن تقفز على كل مخاوفها السابقة في الزوال وعدم البقاء والاختلاف من الخارطة السياسية تماماً.

* المملكة العربية السعودية.. ترسخ بذلك مبدأ التعاون والتكامل بين الدول وتقاسم المصالح وتبادل المفاجع بصورة فعالة.. وتتجهها إلى هذا المشروع الهائل.. في مكاسبه.. وأهميته الاستراتيجية أيضاً..

* فضلاً بذلك مخزونها هائلاً من البترول يشكل أكثر من ربع المخزون البترولي العالمي.. ونسميه -في الوقت الراهن- بـإمداد العالم بما يساوي ١٢٪ من حاجته من الخام.. وثُور قاتلأً كبيراً في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، وتحجيم الروح والتضخم وكل الآفات التي يمكن أن تتحقق به في قلل «القدرة» أو «النكبة» أو «العجز» عن تلبية تلك الاحتياجات لابد يكتب كان.. وبالتالي فإن هذا العامل المهم.. لا يمكن الاستهانة به.. أو التوازي في عدم استئثاره.. أو الاكتفاء بجزء العوائد المالية منه فقط.. وإنما كان علينا.. وقد بلغنا درجة قصوى من التضييق والإدراك السياسي والأمني والاقتصادي إن تحسن استخدامه ايجابياً.. وعلى أعلى المستويات.. ومع أكبر عدد ممكن من دول العالم.. ليس في الشرق قحسب، وإنما في الشرق والشمال وحتى الجنوب..

* وعلى ذكر الجنوب، فإن المرحلة الثالثة في مشروع الشراكة المطرود

الفقيرة.. أو المعزولة.. فإنها تصبح مرشحة للزوال والذوبان والتلاشي.. إذا هي لم تحسن اختيار طريق أمثل جنبها هذه النهاية الطبيعية ويسهلها إلى بضعة سطور في سجل تاريخ الدول والمجتمعات المنشورة..

* رؤية موضوعية.. استشرافية كهذه للمستقبل القريب.. فضلاً عن المستقبل البعيد.. هي التي اوحيت للملك عبدالله بنبيغي فكرة الشراكة مع العديد من دول العالم.. وشعوبه وهي أول مشروع من نوعه يتبنّاه زعيم دولة ينجح في توظيف قدرات دول كبيرة وصغيرة، ودمجها لصناعة المستقبل الأفضل لمجتمعاتها.. ليس فقط بالاعتماد على قدرات وامكانيات الدول إنما بتسيير طاقات الشعوب نفسها لخدمة هذه الغاية.. حيث تنجح حتى الآن في إشراك رأس المال الوطني في تبني خطط وبرامج ومشاريع الشراكة الضخمة وتمويلها وتحمل مسؤولياتها..

* وبختني آخر.. فإن الشراكة لم تعد مشروعًا حكوميًّا فحسب وإنما هي مشروع وطني تكامل فيه جهود الدولة مع مصموحات القطاع الخاص تكاملًا هائلاً من شأنه أن ينتاج نمواً حقيقيًّا وواسعاً في جميع الدول الشركاء..

* وعندما تتكامل قطاعات البلد الواحد.. لتتكامل مع قطاعات وامكانيات

يقوم على اساس التصدي للمشاكل البيئية القائمة بين الدول الشرکاء.. والعمل على تجذیف منابع و المصادر تحریکها بالعمل على اتباع سلوك متدرج في التعامل معها. بيدأ بالتدہة و ينتهي ان شاء الله بالتوصل الى حلول عملية.. وذلك بالتركيز على القواسم المشتركة العظیمة.. وتختب الدخول مباشرة في الجنواب الحساسة مباشرة.. اما في خلق ظروف افضل من الثقة والتفاهم والاستعداد لتطور الخشبة بجدية ومسؤولية ورقابة دقيقة في التوصل الى حلول عملية لا يحسب فيها طرف ويختبر آخر.

وقد ارتضت المملكة لنفسها ان تقوم بجهود مكثفة بين الفرقاء.. تنقل و تتبادل و تشارکون معها حول افکار و تصورات و مشاريع حول وسطية هدفها في النهاية تحکم الاطراف المعنية من اتخاذ قرارات تاريخية لتسوية تلك المشاکل «المزمترة» والمعقولة..

ولا شك ان هذا الغم، الجديد الذي تتحمله الدبلوماسية السعودية الجديدة، هو جزء من مسؤولية اقلية دولية اقتضتها مشروع الشرکة الدولية الضخم الذي يهمن على تفكير الملك عبدالله ويشغله كثيرا.. ويتبعه شخصياً ايضاً.. مع كل الوزراء والمعنيين في الاجهزة المعنية في الدولة.

* العنصر الثاني:
 ويعتمد بصورة اساسية على الجانب

سعودياً على دول العالم.. فيما يبدو لي.. سوف يتوجه الى القارة الافريقية.. لتقديمها من الفقر.. والتخلف.. وأموال الحروب..

* ** وإذا كانت حلقة الشرکة قد بدأت في مرحلتها الأولى في عام ١٩٩٦ م مع كل من فرنسا و بريطانيا والمانيا وال الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأخرى في امريكا اللاتينية.. واصدرت حتى الان عن نتائج (لا يأس بها) وان هنا نتوقع ان تكون في المستقبل القريب افضل مما هي عليه حتى الان ..

* ** فيإن المرحلة الثانية بدأت بالتجهيز الى الدول الآسيوية.. وتحديداً حين قام الملك عبدالله في عام ١٩٩٨ م باول زيارة شملت كل من كوريا واليابان والصين ثم زيارته فيما بعد لكل من الصين والهند ومالزيا والباکستان اخيراً.. وسوف يتبعها في المستقبل لعقد شراکات اخرى مماثلة مع دول آسيوية أخرى.. وصولاً الى الهدف النهائي.. وهو توفير قاعدة انتاجية خلائق تستقر طاقات القارة وامکانات شعوبها وتوظيفها توظيفاً امثلـ.

* ** وليس سراً ان اقول ان المنهجية التي يتبناها خادم الحرمين الشرکيين في تنفيذ استراتيجية الشرکة الموسعة مع دول العالم تقوم على عنصرين اساسيين هما:

* العنصر الأول:

آخر في مباراتها لأنها لم تعرف كيف تستقرها وكيف تحول بفضلها من دول فقيرة.. ومتخلفة إلى مجتمعات أكثر مساعدة في التقدم العالمي.. بتحسين أوضاعها هي الأخرى.

** إن مستقبل المشراكة يتبين عن ان أول ثناياها ستتمثل - كما قلنا - في تقليص الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما أنه سيحول مجتمعات البطالة إلى مجتمعات منتجة وسيتحرك رأس المال الوطني في هذه الدول بصورة منفتحة وفالة، وقدرة على صناعة المستقبل ليس لشعوبها فحسب، وإنما لشعوب الأرض قاطبة.

** والمقربون من خادم الحرمين الشريفين.. أو الذين شرفوا بالجلوس إليه.. أو الاستفاض إلى الأهداف الكبرى التي يتطلع إلى تحقيقها المملكة وسائر دول وشعوب العالم، مؤلاء جمعاً يدركون كم من الجهد المضني يبذل في هذا الاتجاه.. خدمة للإنسانية.. وتحقيق انتقالة نوعية في العلاقات الدولية.. تتطلّق من قيام اقتصاد مبني

على قيام مجتمعات الرخاء والاستقرار بالتنمية المستدامة وبالتحفيظ المستقبلي القائم على أسس جديدة للتعاون الدولي القائم على التبادل الموسّع المُشترّق والمصالح والالتزامات..

*** ** وفي هذا الإطار، جاءت جولة

الاقتصادي الهام.. فالدول الشركاء تمتلك إمكانات زراعية.. وبيئوية.. وتعدينية.. وحيوانية.. ومامية.. وطاقة شمسية هائلة.. ويمكن لتلك الثروات الطبيعية الضخمة أن تستثمر في إطار خطط وبرامج كابالية مترفرفة.. ففنان دول تحمل المواد الخام.. ودول تحمل التمويل.. ودول تحمل أسواق كبيرة.. وبالختالي فإن برنامج الشراكة الذي تتبناه المملكة وتجد التأثير من التجاوب معه من مختلف دول العالم.. لن يحقق التنمية والتطور والاصلاح المنشود بالدول الشركاء قحب.. ولكن يحل مشكلة الفجوة الهائلة في التصنيف بين الدول الصناعية الكبرى المتقدمة وبين الدول النامية.. وهو تصنيف تعسفي لأن الكثير من الدول النامية ومنها المملكة أو الصين أو الهند أو أندونيسيا أو تيجيريا او مصر.. تحمل طاقات هائلة لو أحسن استغفالها وتكاملت فيما بينها وسخرت لصناعة رخاء وتقديم شعوبها لأصبحت قوة حقيقة في عصر لا يحترم الضيق أو المختلفين..

وما يؤكد أن هذه الدول وغيرها تحمل الطاقات الكافية لصناعة تقدمها المنشود هو أن الاقتصاد العالمي لا يسمى في الدول الصناعية يعتمد اعتماداً كبيراً وربما كلياً على الطاقة.. وسائل المواد الخام الأخرى المتفوّقة لدى الدول النامية.. ولو لا تلك الطاقات لما قامت الدول الصناعية بل هذه القاعدة.. ولنا شيد الاقتصاد العالمي حواكي نهوض بعض المجتمعات ولم توفق مجتمعات

** السلك اذاء.. يزيد الاسهام في

تغير الخارطة السياسية ليس بتغيير الواقع الجغرافي.. وليس بالارتفاع على الوضع الأمنية المعاقة.. وانما بالتكامل وتوظيف الطاقات بين دول العالم لما فيه خير البشرية جماعاً.

** وما حدث في هذه الجولة يمكن

تلخيصه في التالي:

* اوألاً: دمج الصين كدولة كبيرة.. في هموم منتقها.. واستقلال خطوطها الضخمة عبر الاندماج في برنامج شراكة فاعلة تتكامل فيها الطاقات والامكانات وتحافظ المصالح لكونها اقوى من الآزمات والمشاكل البيئية المرحلة غير الفرون.

وبمثل هذا الاندماج فإن الصين تستطيع الاستفادة بصورة أفضل من التغطية والغاز السعوي.. لتطوير

صناعاتها وتحقيق المزيد من الاتساع للاقتصادها.. في الوقت الذي تستطيع فيه المملكة وسائر الدول الأخرى الشركاء الاستفادة من القرارات الصينية الهائلة في مجال التكنولوجيا والصناعاتospacey الكبيرة والتقنية المتقدمة في آن معاً.

* ثانياً: ايجاد نمط جديد من التغيير المشترك في التعامل مع القضية الأمنية بدلاً من اتخاذ كل دولة على نفسها، واعتمادها على خبراتها وتجاربها الخاصة في التعامل مع القضايا المتعلقة ولا سيما قضية الإرهاب.

وحنن تجتمع تحارب نفس دول في التصدي للإرهاب فأنها لايد ان تشقق الخناق عليه.. وتتحول دون استشهاده.

الملك الحبيه يوم بختاب العالم والانسانية.. والتي شملت كلًّا من الصين والهند ومالزيا وباكستان.

** لقد حكت اثنين بدقة فاعليات هذه الزيارات.. من خلال نفس المنظار الذي يحكم تغيير الملك ويجسد طلائعه بقيام مجتمع علمي يسوده الامان والسلام والمحبة والاستقرار وتنعم فيه شعوب الأرض بالهدوء والرخاء والطمأنينة الامامية.

** وليس صحيحاً أن التوجه نحو الشرق هو استبدال تكيل آخر.

** وليس صحيحاً ان المملكة العربية السعودية.. تقوى تحركاً للدول الكبيرة بظاهرتها وامكانتها القوية بتغييرها ومشاركتها في صنع القرار العالمي بحكم ارتقاها لمشاكل المقر والخلف بالازمات والمشاكل والتواترات البيئية.

** ان الملك عبدالله يقول: «أبدأ.. فنحن نسعى إلى تحقيق المزيد من الرخاء للإنسان في هذا العالم.. فالغربيون أصدقاؤنا التاريخيون.. وعلاقتنا بهم راسخة وثابتة ومستقرة.. لكن توجينا نحو الشرق هو مساحة في تحقيق التكامل والتقارب والانسجام بين الطرفين.. بحيث تتحقق جهود المجتمع الدولي في بوتقة العمل والتنمية وصنع الرخاء والاستقرار في العالم.

امكانيه تفاوضيه اكير عند التصدي للمشكل والازمات او تسهم في توفير الحلول لها مستفيده من هذه الواقع الحيوية ل توفير حلول امنية او سياسية او اقتصادية للمشاكل العالمية، وبالتالي فانها تكسر احتكار القوى الكبرى في العالم لتقدير بقراراته المتنصله بالامن او المصطلح الاقليمي دول الشراكة.

ولعل نظرية الى موقع الصين او ماليزيا او الهند او المملكة او باكستان تعطينا تصوراً صحيحاً لما تشكله الاممية الاستراتيجية لهذه الدول، وهي أهمية لم تكن مستفيده من قبل بدرجة كافية.. بحكم التعامل الفردي او الثنائيه الحوارية بين كل دولة من الدول الخمس والدول الأخرى.. عندما قررت دول العالم المختلفة ان عليها ان تتحدث - بعد اليوم - ومع تجمع جديد يمثل الدول الخمس، فإن هذه القوة الجديدة، بمواقعها الاستراتيجية الحيوية تستطيع ان تتحقق مصالحها ولا تنقل بفرض شروطها بصورة افضل من القرين.

* رابعاً: يمكن للدول الخمس ان تستفيد من الثنائيه السياسية وفي ظل التنسق المشترك في الواقع يتيهها ان تستفيد من عضوية الصين في مجلس الامن، كما ان الصين نفسها تستطيع ان تستفيد من قوه هذا التجمع الاقتصادي والاستراتيجية في تعزيز مكانتها كاحدى الدول الخمس في المجلس، وتحصل من وراء ذلك على دعم اضافي لسياسات والواقف التي تميل الى

وتسد منافذه وتقطع الطريق على مصادر تمويله، غير سلسلة من الخطط والاستراتيجية والتعاون الموسع وتبادل المعلومات السريع لا سيما بين دول مستهدفة.. كالملكة وباقستان بصورة اكثـر تحديداً، وكذلك الهند والماليزيا والصين ايضاً.

ولا شك ان الشراكة في هذا المجال من شأنها ان تفتح سبيلاً امناً وقائماً لا يمكن الاستثناء به.. او التقليل من اهميته ليس فقط بالنسبة للدول الخمس فحسب ولكن بالنسبة لكافة دول وشعوب العالم المتضررة من تواجد

قيرؤس الارهاب وانتشاره.. واذا تجحـت هذه السلوـل - وهذا هو المسؤول - في تضييق الخناق على الارهاب في بيـة صالحة لنمائه - مع كل اسف - فـان هذه الدول سيكون الاعـتر اماماً.. وسوف تتصدر هذا الامن الى كل دول العالم، بدل ان يـنظـر لها وـكانـها مصنـعـ تـولـيدـ.

* ثالثاً: استغلال المواقـع الاستراتـيجـية التي تـقـيمـ بها هـذـه الدول.. سواء من الناحـية الـامـنيـة.. والـعـسـكـريـة.. او من النـاحـية الـاـقـصـاديـة.. والـتـجـارـيـة.. او من النـاحـية السـيـاسـيـة.. ولا شك اـضاـنـ انـ هـذـاـ الـبعـدـ الـاهـمـ يـتيـحـ فـرـصـةـ حـقـيقـةـ للـدـوـلـ الـخـمـسـ الـكـيـ تكونـ اـكـثـرـ قـدـرـةـ عـلـىـ تـحـقـيقـ مـصـالـحـهاـ المشـفـرـةـ معـ الدـوـلـ الـآخـرـىـ كماـ تـضـمـنـ

* سابعاً: اقامة انظمة عسكرية متقدمة، قائمة على الخبرة العالمية الفائقة والتجهيزات العالمية والمنظورة.. جنباً الى جنب الارتفاع بمستوى التدريب وتطوير الخبراء وتأديبها بما يوفر سياجاً دفاعياً ذاتياً وقوياً لا يسمح باستمرار الخلل في التوازن الاقليمي، ولا يؤدي الى تفاوت كبير في القرارات والامكانيات المتاحة.

* ثامناً: تشويه مصادر الدخل، وتغليظ وزيادة سبة الناتج المحلي من غير المصدر الوحيد للدخل في بعض هذه الدول. وذلك من خلال صناعات متنوعة ومشاريع استثمارية تابعية ضخمة.. وتوظيف ملايين العاطلين واستثمار قدراتهم بصورة صحيحة وتحويلهم الى عناصر انتاجية.. وبالتالي التخلص من التبذيد المستمر جراء الاعتماد الكلي او الكبير على المصدر الواحد. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من تجربة ماليزيا ومحنة كونج وتعيمها في بقية الدول الأخرى.. في إطار برنامج موسي الشراكة ستتم الفراغ منه خلال الاشهر القليلة القادمة.

* هذه العناصر وغيرها.. قطفت الجولة فيها شوطاً كبيراً.. قد لا يمكن انراك تناوله قبل ستة أشهر من الآن.. وهي المدة الكافية لترجمة الاتفاقيات التي أبرمتها المملكة مع الدول الأربع، وكذلك العقود التجارية الضخمة التي وقعنها شركات القطاع الخاص في المملكة مع الشركات في تلك الدول.. وبعد ان تنشط لجان العمل المشتركة وتعمل على ترجمة كل ذلك الى برامج ومشاريع وسياسات جديدة.. من شأنها ان تجعل عام ٢٠٠٧ هو عام الحراك الفعال لدول وأعدة تحمل من اجل الإنسانية وليس ضد ارادتها.

خدمة الامن والاستقرار والتقليل من مخاطر دفع الامور الى حافة الماء، كما يحدث في بعض الاحيان.

وهذا يعني ان المملكة العربية السعودية والهند ومالزيا وباكستان تستحصل خصوصاً افضل من خلال المنظمة الدولية بهذا الدعم المقيد بينها وبين الصين.. من شأنه ان يخدم القضية الفلسطينية ويدفع عملية السلام في الاتجاه الصحيح.

* خاسماً: تهدف المملكة العربية السعودية من وراء هذه الشراكة الى تعزيز المكانة التي تتمتع بها الأمة الإسلامية في هذا العالم.. من خلال ادخال الصين شريكاً دولياً هاماً في الدفاع عن قضايانا.. وفي استقطاب الهند كذلك بحكم وجود أكثر من مائتي مليون من سليم فيها.. جنباً الى جهود المملكة ومالزيا وباكستان.

ومن شأن ذلك ان يؤدي هذا التحرك المشترك الى تصحيح الصورة الخاطئة عن الاسلام لدى الآخرين، كما سيؤدي ايضاً الى تقديم نموذج حضاري مشرف للعمل الاسلامي المتصادم من اجل رخاء الانسانية.. سواء تطوير فعالية الاقتصاد العالمي المعتمد على ثروات الدول الإسلامية او اسوقها المفتوحة.. أو بالعمل الجاد والمضني للتصدي لسلطان الارهاب.. وتحفيز المجتمعات منه وتمكينها من الانصراف الى التنمية وتوجيه مواردها لخدمة شعوبها وبناء مستقبلها على اسس افضل.. بدل استئنافها في الحروب الضاربة مع..

* سادساً: تطوير مستويات الحياة في مجتمعاتها.. بادخال التقنية المتقدمة.. ورفع مستوى الكفاءة البشرية وحل مشاكل البطالة.. والبيروقراطية وواجه الفساد الاداري.. وإحداث نقلة نوعية في مستوى المهارة وتعلیتها.